الأمم المتحدة

A/60/283

الجمعية العامة

Distr.: General
19 August 2005
Arabic
Original: French

الدورة الستون

البند ٧١ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري:

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وخطة عمل ديربان

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المرحلي للمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، دودو ديين، المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٧/٥٩.

* A/60/150.

140905 130905 05-46682 (A)
0546682

موجز

يعرض المقرر الخاص في هذا التقرير للأنشطة التي شارك فيها في سياق متابعة المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وقد حضر في أعمال الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان، في آذار/مارس ٢٠٠٥، حيث قدم تقريره العام عن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (E/CN.4/2005/18)، وتقريره عن تشويه صورة الأديان ومكافحة العنصرية على نطاق العالم: معاداة السامية وكره المسيحية وكره الإسلام (E/CN.4/2005/18/Add.4)، وتقريره الثالث عن حالة الجاليات الإسلامية والعربية في مختلف أرجاء العالم في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (E/CN.4/2005/19)، وكذلك التقارير التي أعدها عن زياراته إلى كل من غواتيمالا (E/CN.4/2005/18/Add.2)، وكوت ديفوار (E/CN.4/2005/18/Add.3)، وهندوراس (E/CN.4/2005/18/Add.5)، ونيكاراغوا (E/CN.4/2005/18/Add.6). كما شرع المقرر الخاص في التفكير في المسائل الرئيسية المطروقة في القرارات التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان، ولا سيما ضرورة معالجة جميع أشكال العنصرية والتمييز على قدم المساواة، وتفاقم الأعمال العنصرية التي ترتكبها جماعات النازيين الجدد وجماعات اليمين المتطرف. وشارك المقرر الخاص أيضا في اجتماعات وحلقات دراسية مختلفة، من ضمنها مناقشتان موضوعيتان أجرتهما لجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن منع الإبادة الجماعية وبشأن التعددية الثقافية، وفي المؤتمر الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بقرطبة (إسبانيا) بشأن معاداة السامية وأشكال التعصب الأخرى.

ويتطرق هذا التقرير أيضا للزيارة التي قام بها المقرر الخاص إلى اليابان والتي لاحظ في أعقابها وجود مظاهر التمييز ضد الأقليات الوطنية وضد الجاليات الأجنبية وعدم وجود تشريع شامل لمواجهة العنصرية والتمييز. ويشدد المقرر الخاص على ضرورة إيجاد رد سياسي قوي من قبل الحكومة واعتماد إطار قانوني واستراتيجية ثقافية وأخلاقية للتصدي إلى الأسباب الثقافية والتاريخية للتمييز في اليابان.

وفيما يتعلق بالمظاهر المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، يسترعي المقرر الخاص الانتباه إلى تطورين اثنين يبعثان على القلق الشديد وهما: تزايد حدة العنصرية وكراهية الأجانب من جراء عمليات بناء الهويات وتعرض الأجانب وطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين لمعاملة تتنافى والمعايير الدولية من قِبل الدوائر الإدارية الرسمية للعديد من الدول، وخاصة في مناطق الاستقبال والانتظار (المطارات والموانئ ومحطات القطارات) التي غدت تتحول إلى مناطق تنتفي فيها الحقوق. ويبحث المقرر الخاص بعد ذلك تنامي العنصرية في مجال الرياضة ثم يقدم استنتاجات واقتراحات بشأن هذه المسألة. وأخيرا، يعرِض المقرر الخاص لتعاونه مع عدد من المنظمات الإقليمية في مجال مكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجانب، ويقدم توصياته.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٤	٤
ثانيا - أنشطة المقرر الخاص	٥-١٧	٥
ألف - المشاركة في أعمال الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان	٥-١٧	٥
١ - تقديم التقارير	٥-٩	٥
٢ - تعليقات بشأن القرارات المعتمدة	١٠-١٧	٨
باء - التنسيق مع آليات حقوق الإنسان الأخرى والمشاركة في مختلف الاجتماعات	١٨-٢٧	١١
جيم - البعثات الميدانية	٢٨-٣١	١٤
ثالثا - مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب	٣٢-٥٠	١٥
ألف - معاملة الأجانب وطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين في مناطق الانتظار	٣٢-٣٦	١٥
باء - العنصرية والرياضة	٣٧-٥٠	١٧
رابعا - التعاون مع المنظمات الإقليمية	٥١-٥٢	٢١
خامسا - الاستنتاجات والتوصيات	٥٣-٥٩	٢٢

أولا – مقدمة

١ – في القرار ١٧٧/٥٩ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ والمتعلق بالجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ولكفالة التنفيذ والمتابعة الشاملين لإعلان وبرنامج عمل ديربان، أدانت الجمعية العامة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، بما في ذلك المرتكبة بدوافع العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب، فضلا عن الأنشطة الدعائية والمنظمات التي تسعى إلى تبرير أو تشجيع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بأي شكل من الأشكال. ولاحظت أيضا مع بالغ القلق تزايد حدة معاداة السامية وكراهية المسيحية وكراهية الإسلام في أنحاء مختلفة من العالم، فضلا عن ظهور حركات عنصرية وعنيفة تقوم على العنصرية والأفكار التمييزية الموجهة ضد الجاليات العربية والمسيحية واليهودية والمسلمة والجاليات المنحدرة من أصل أفريقي وآسيوي وغيرها.

٢ – وأكدت الجمعية العامة أن الدول هي المسؤولة عن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الأعمال الإجرامية التي ترتكب بدوافع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لاعتبار مثل هذه الدوافع عاملا مشددا للعقوبة، وضمان عدم الإفلات من العقاب على ارتكاب هذه الجرائم، وكفالة سيادة القانون. وأعربت عن إدراكها لكون أن أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بدوافع العنصرية وكراهية الأجانب إنما يسهم في إضعاف سيادة القانون والديمقراطية وينحو إلى التشجيع على تكرار تلك الأنواع من الجرائم ويتطلب العمل والتعاون بعزيمة للقضاء عليه. وأدانت إساءة استخدام وسائط الإعلام السمعية البصرية أو الإلكترونية وتكنولوجيات الاتصالات الجديدة، وفي مقدمتها الإنترنت، لأغراض التحريض على العنف بدافع من الكراهية العنصرية، وأهابت بالدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة هذا الشكل من العنصرية وفقا للالتزامات التي قطعتها على نفسها في إعلان وبرنامج عمل ديربان (A/CONF.189/12 وCorr.1) ولا سيما الفقرة ١٤٧ من برنامج العمل، ووفقا للمعايير الدولية والإقليمية القائمة لحرية التعبير، مع اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الحق في حرية الرأي والتعبير.

٣ – وطلبت الجمعية العامة إلى المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أن يواصل تبادل الآراء مع الدول الأعضاء والآليات ذات الصلة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات داخل الأمم المتحدة من أجل زيادة تعزيز فعاليتها والتعاون المتبادل فيما بينها. كما أهابت بالدول أن تتعاون مع

المقرر الخاص وأن تنظر بجدية في طلباته زيارة بلدانها لتمكينه من الوفاء بولايته على نحو تام وفعال. وبالإضافة إلى ذلك، حثت الدول الأعضاء على النظر في تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المقرر الخاص، ودعت سائر أصحاب الشأن إلى تنفيذ تلك التوصيات. كما شجعت الجمعية على إقامة تعاون أوثق بين المقرر الخاص ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما مع وحدة مناهضة التمييز. وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يزود المقرر الخاص بجميع أشكال المساعدة البشرية والمالية اللازمة لإنجاز ولايته بكفاءة وفعالية وعلى وجه السرعة، وأن يقدم إليها تقريرا في دورتها الستين.

٤ - ويقدَّم هذا التقرير عملا بالقرار المذكور الذي وردت أحكامه الرئيسية فيما سبق.

ثانيا - أنشطة المقرر الخاص

ألف - المشاركة في أعمال الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان

١ - تقديم التقارير

٥ - شارك المقرر الخاص خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ في أعمال الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان. وقدم أثناءها تقريره العام عن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (E/CN.4/2005/18)، وتقريره عن تشويه صورة الأديان ومكافحة العنصرية على نطاق العالم: معاداة السامية وكره المسيحية وكره الإسلام (E/CN.4/2005/18/Add.4)، وتقريره الثالث عن حالة الجاليات الإسلامية والعربية في مختلف أرجاء العالم في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (E/CN.4/2005/19)، وكذلك التقارير التي أعدها عن زياراته إلى كل من غواتيمالا (E/CN.4/2005/18/Add.2)، وكوت ديفوار (E/CN.4/2005/18/Add.3)، وهندوراس (E/CN.4/2005/18/Add.5)، ونيكاراغوا (E/CN.4/2005/18/Add.6). وقد وردت التعليقات الأولية للمقرر الخاص في أعقاب تلك الزيارات في تقريره إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة (A/59/329).

٦ - وأوضح المقرر الخاص في تقريره العام إلى لجنة حقوق الإنسان أن واقع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يدل على خطورة الاتجاهات التالية: تزايد أهمية عامل الهوية في المظاهر الحديثة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب؛ والاتجاه نحو وضع ترتيب هرمي لأنواع التمييز العنصري؛ وازدياد التسويغ الفكري الصريح للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب؛ وبروز الأحزاب

والحركات ذات البرامج القائمة على العنصرية وكراهية الأجانب وتنامي تأثيرها؛ وتفاقم ظاهرة العنصرية في المجال الرياضي. وختاما، ألقى المقرر الخاص الضوء على عدد مختلف من مجالات العمل والتفكير وذلك كما يلي:

(أ) أهمية التفكير بتعمق في العلاقة بين العنصرية والتمييز والهوية. وقد سعى المقرر الخاص إلى استرعاء انتباه البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة التعجيل بإيلاء عناية خاصة لعملية بناء هوية أوروبا الجديدة، في ضوء مراعاة تعددها العرقي والثقافي والديني؛

(ب) الأهمية المتزايدة للتكاتف الفكري والثقافي من أجل مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، فضلا عن ضرورة وضع استراتيجية فكرية لمكافحة العنصرية بالتصدي للأفكار والمفاهيم والتصورات والرؤى ونظم القيم؛

(ج) ضرورة معالجة جميع أشكال العنصرية والتمييز على قدم المساواة مع الاعتراف بفرادة وخصوصية كل شكل من أشكال التمييز والعنصرية؛

(د) ضرورة العمل بمزيد من الفعالية من أجل التصدي للمنظمات التي تروج أفكارا قائمة على التفوق العنصري أو الكراهية أو ترتكب أعمال عنف أو تحرض عليها، وعلى مقاضاة هذه المنظمات؛

(هـ) تحول العنصرية والتمييز إلى أمر عادي، وذلك بقيام الأحزاب الديمقراطية بإدراج الأفكار السياسية القائمة على العنصرية وكراهية الأجانب ضمن برامجها بذريعة مكافحة الإرهاب أو الهجرة غير الشرعية أو الذود عن ''المصلحة الوطنية'' في سياق يطبعه الانحسار الاقتصادي؛

(و) التصدي لتنامي ظاهرة العنصرية في المجال الرياضي باعتماد تدابير وقائية عن طريق التربية والتوعية، وإدانة مرتكبي الأفعال العنصرية، بالتعاون مع الهيئات الرياضية الوطنية والدولية. وأوصى المقرر الخاص أيضا بإرساء تعاون رسمي وأعمق بين الأمم المتحدة والهيئات الرياضية الدولية. كما دعا الهيئات الرياضية الدولية إلى اتخاذ إجراءات صارمة وذات مصداقية في حق المسؤولين عن الحوادث العنصرية، وبخاصة المديرون الرياضيون، وتعزيز البعد الوطني لمكافحة العنصرية بأن تطلب من الاتحادات الوطنية موافاتها بتقارير سنوية عن الحوادث ذات الطابع العنصري والتدابير المتخذة من أجل التصدي لها؛

(ز) ضرورة تعزيز مشاركة المجتمع المدني في مكافحة العنصرية في المجال الرياضي، من خلال مشاريع تهدف إلى التوعية وإلى إبراز قيمة الآخر وقيمة ثقافته.

٧ - وفي التقرير الذي أعده المقرر الخاص عن تشويه صورة الأديان ومكافحة العنصرية بالاستناد أساسا إلى إسهامات واستنتاجات الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى للخبراء التي عقدت في برشلونة (إسبانيا) في الفترة من ١١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ برعاية مركز اليونسكو في كاتالونيا، تناول المقرر بالتحليل كل شكل من أشكال الكراهية تلك، وذلك بتعيين الأسباب الجذرية الكامنة وراء تفاقمها. وقام أيضا بتحليل الجدلية القائمة بين خصوصيات ومميزات هذه الأشكال الثلاثة من الكراهية والصبغة العالمية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب. وبعد ذلك قدم المقرر الخاص للجنة وللدول الأعضاء توصيات محددة تتعلق بكل واحد من أشكال الكراهية تلك، بالإضافة إلى توصيات ذات طابع عام تتمحور حول النقاط التالية:

(أ) الحرص أكثر من ذي قبل على أن تراعي جهود مكافحة العنصرية والتمييز تطورا مزدوجا يتمثل في التشابك المتزايد بين عوامل العنصر والعرق والثقافة والدين، وفي هذا السياق، تصاعد معاداة السامية وكراهية المسيحية وكراهية الإسلام. ومن ثم فقد دعا المقرر الخاص اللجنة إلى توجيه عناية الدول الأعضاء على الفور إلى دينامية صراع الثقافات والحضارات والأديان الناشئة عن هذا التطور، لا سيما في ظل السياق الحالي للتركيز المفرط على مكافحة الإرهاب؛

(ب) ضرورة مراعاة المبادئ التالية في استراتيجية مكافحة معاداة السامية وكراهية المسيحية وكراهية الإسلام:

'١' وضع العمق التاريخي والثقافي لأنواع الكراهية الثلاثة هذه في الاعتبار، وبالتالي ضرورة تدعيم الاستراتيجية القانونية باستراتيجية فكرية وأخلاقية تعنى بالعمليات والآليات وأشكال التمثيل التي تشكلها بمرور الوقت؛

'٢' الربط الضروري بين التميز الروحي والتاريخي والثقافي لكل نوع من أنواع الكراهية هذه وبين الصبغة العالمية لأسبابها الدفينة وكيفية مكافحتها؛

'٣' معالجة أنواع الكراهية هذه على قدم المساواة وعدم وضع أي ترتيب هرمي لمكافحة جميع أشكال التمييز؛

'٤' وجوب الحذر الشديد في تطبيق مبدأ العلمانية لئلا يُولِّد أشكالاً جديدة من التمييز أو يضفي عليها صبغة شرعية، وحتى لا يشكل، على الأخص، عقبة في طريق مشاركة الأشخاص الذين يؤمنون بمختلف الأديان والممارسين لشعائرها مشاركة كاملة في الحياة العامة؛

'٥' احترام وتشجيع التعددية الدينية والروحية.

٨ - وأوصى المقرر الخاص اللجنة بدعوة الطوائف الدينية والثقافية التي تقع ضحية لأنواع الكراهية هذه ليس فقط إلى التشجيع على إقامة حوار متعمق بين الثقافات والأديان، بطرق منها على الأخص إنشاء مؤسسات مشتركة في كل بلد تتعايش فيه، وإنما أيضا إلى استكشاف العوامل الكامنة في مذاهبها وممارساتها التي تكون قد أسهمت في أنواع الكراهية هذه.

٩ - وأوصي المقرر الخاص اللجنة أيضا بدعوة المجتمع المدني إلى تعزيز تعبئته ليس فقط في مواجهة أنواع الكراهية هذه، دون وضع ترتيب هرمي لها، وإنما العمل بصفة خاصة وبنشاط على تشجيع الحوار والتفاعل بين الجاليات المعنية.

٢ - تعليقات بشأن القرارات المعتمدة

(أ) عدم الترتيب الهرمي في مناهضة تشويه صورة الأديان

١٠ - في القرار ٢٠٠٥/٣ المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ والمعنون ''مناهضة تشويه صورة الأديان''، أعربت اللجنة عن جزعها من التصوير السلبي للإسلام في وسائط الإعلام، واعتماد وإنفاذ قوانين تميز ضد المسلمين وتستهدفهم تحديدا، ولاحظت بقلق عميق اشتداد حملة تشويه صورة الأديان منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية. وأعربت عن بالغ قلقها إزاء الربط المتكرر والخاطئ بين الإسلام وانتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب. ومن ثم طلبت اللجنة إلى المقرر الخاص أن يواصل بحث حالة الجاليات الإسلامية والعربية في مختلف أنحاء العالم وما تواجهه من تمييز فيما يتعلق باللجوء إلى القضاء، والمشاركة السياسية، واحترام الثقافات، وما تتعرض له أماكن عبادتها ومراكزها الثقافية ومنشآتها التجارية وممتلكاتها من اعتداءات وهجمات مادية في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأن يقدم تقريرا عن استنتاجاته إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين، وأن يقدم توصيات من أجل تحسين حالة هذه الجاليات.

١١ - ويرى المقرر الخاص أن كراهية الإسلام تمثل، في السياق الإيديولوجي الذي ولدته أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية، أحد مظاهر التمييز التي تبعث على القلق الشديد. وهو يرغب في استرعاء انتباه الجمعية العامة إلى دينامية صراع الثقافات والحضارات والأديان الناشئة عن أربعة أبعاد لكراهية الإسلام هي: '١' النظرة السياسية التي تضفي صبغة إشكالية على الإسلام كدين وعلى جميع المسلمين كجالية وذلك كردة فعل على العنف الذي يرتكبه أفراد ينتسبون لهذا الدين؛ '٢' والسياسات الرسمية الرامية إلى مراقبة تعليم الإسلام وممارسة شعائره؛ '٣' والتفاقم العام في أعمال العنف المرتكبة ضد أماكن العبادة والمراكز الثقافية، فضلا عن الاعتداءات البدنية التي يتعرض لها ممارسوه؛ '٤' والتسويغ

الفكري الصريح لكراهية الإسلام من قبل باحثين وكتاب مرموقين وبعض وسائط الإعلام. ويرى المقرر الخاص أن دراسة هذا التزايد في حدة كراهية الإسلام يجب أن ترتكز تحديدا على المبدأ المزدوج المتمثل في الخصوصية التاريخية واللاهوتية والظرفية لهذه الكراهية، من جهة، وفي الصبغة العالمية للأسباب الدفينة لتشويه صورة الأديان، من جهة أخرى.

١٢ - وفي ضوء ذلك، يعتقد المقرر الخاص أنه سيكون من المفيد إجراء تحليل متعمق لكراهية الإسلام في تقرير خاص يقدم إلى الجمعية العامة. ويرى أن على اللجنة أن تضاعف من حذرها إزاء الأشكال الخطيرة لتشويه صورة الديانات. وفي هذا الصدد، يشير إلى إعلان ديربان وقرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اللذين لاحظت الدول فيهما بقلق بالغ تزايد حدة معاداة السامية وكراهية المسيحية وكراهية الإسلام في أنحاء مختلفة من العالم. ويشير أيضا إلى أن الأمين العام لم يعرب فقط عن إدانته لهذه الأشكال من الكراهية خلال سلسلة من الحلقات الدراسية التي نظمتها مؤخرا إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، وإنما دعا أيضا المقرر الخاص إلى تناول تلك المسائل بشكل متعمق في تقاريره.

(ب) تصاعد الأعمال العنصرية لجماعات النازية الجديدة واليمين المتطرف

١٣ - في القرار ١٧٥/٥٩ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها ضد البرامج والأنشطة السياسية القائمة على مذاهب الإحساس بالتفوق والإيديولوجيات القومية الداعية إلى العنف والتي تقوم على التمييز العنصري أو التفرد العرقي وكراهية الأجانب، خاصة النازية الجديدة، أعربت الجمعية العامة عن جزعها بوجه خاص لاستمرار هذه الأفكار في الأوساط السياسية، وفي أوساط الرأي العام وفي المجتمع ككل. وأعربت عن تصميمها على مقاومة هذا النوع من البرامج والأنشطة السياسية التي يمكن أن تقوض ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بتكافؤ الفرص.

١٤ - وفي ضوء الدراسة المتعلقة بالبرامج السياسية التي تدعو إلى التمييز العنصري أو تحض عليه (A/59/330) التي أجراها المقرر الخاص في عام ٢٠٠٤، أعربت الجمعية عن اقتناعها بأن البرامج والأنشطة السياسية القائمة على مذاهب الإحساس بالتفوق والإيديولوجيات القومية الداعية إلى العنف يجب إدانتها بوصفها متعارضة مع الديمقراطية والإدارة المسؤولة للشؤون العامة. وأحاطت علما بارتياح بتوصية المقرر الخاص بشأن ضرورة ممارسة رقابة أكبر على التصريحات والأقوال العنصرية والمعادية للأجانب، وبخاصة عندما تصدر عن ممثلي الأحزاب السياسية أو الحركات الإيديولوجية الأخرى.

١٥ - وأعربت اللجنة في قرارها ٢٠٠٥/٥ المعنون ''عدم جواز ممارسات معينة تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب''، عن بالغ قلقها إزاء تمجيد الحركة النازية، خاصة من خلال إقامة النصب والاحتفالات التذكارية، فضلا عن تنظيم المظاهرات العامة تمجيداً للماضي النازي، والحركة النازية والنازية الجديدة، وذلك لجزعها من انتشار شتى الأحزاب والحركات والجماعات السياسية المتطرفة في أنحاء كثيرة من العالم، لا سيما النازيون الجدد ومجموعات ذوي الرؤوس الحليقة. ولاحظت اللجنة بقلق تكاثر عدد الحوادث العنصرية في العديد من البلدان، وتزايد مجموعات ذوي الرؤوس الحليقة، المسؤولة عن عدد من هذه الحوادث، ولذلك طلبت إلى المقرر الخاص أن يواصل التفكير ملياً في هذه المسألة وأن يقدم توصيات ذات صلة بالموضوع في تقريره إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين، وأن يلتمس ويضع في اعتباره في هذا الصدد آراء الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، أدانت اللجنة بشدة في قرارها ٢٠٠٥/٣٦ المعنون ''التعارض بين الديمقراطية والعنصرية'' استمرار وعودة ظهور النازية الجديدة والفاشية الجديدة والإيديولوجيات القومية الداعية إلى العنف والقائمة على التحامل العنصري أو القومي، وأعلنت أن هذه الظواهر لا يمكن تبريرها أبداً في أي حال من الأحوال أو في أي ظرف من الظروف. ودعت اللجنة المقرر الخاص إلى مراجعة الدارسة الخاصة بمسألة البرامج السياسية التي تشجع على التمييز العنصري أو تحرض عليه، ومواصلة التوسع فيها (E/CN.4/2004/61)، بصيغتها المستكملة المقدمة إلى الجمعية العامة (A/59/330)، وتقديمها إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين.

١٧ - ويود المقرر الخاص التأكيد على أن أحدث جوانب عودة ظهور الأحزاب والجماعات ذات البرامج العنصرية والقائمة على كراهية الأجانب وأكثرها إثارة للجزع هو الاختراق الماكر لهذه المواقف العنصرية والقائمة على كراهية الأجانب للبرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية تحت غطاء مكافحة الإرهاب، ''والدفاع عن الهوية الوطنية'' و ''الأفضلية الوطنية''، ومحاربة الهجرة غير الشرعية، وذلك من أجل تحقيق أغراض انتخابية. ويؤدي هذا الاختراق إلى تعميم النظر بصورة عادية إلى الخطاب والنصوص المكتوبة وبالتالي إلى الأعمال العنصرية أو القائمة على كراهية الأجانب، ومن ثم إلى إضفاء الشرعية عليها من جانب عدد متزايد من المثقفين. ولهذه الأسباب، يعتبر المقرر الخاص أن العنصرية وكراهية الأجانب تشكلان في الوقت الراهن أكبر تهديد يواجه الديمقراطية. فالأثر الانتخابي للبرامج العنصرية والقائمة على كراهية يتجلى تدريجيا، ليس فقط في مشاركتها في تحالفات حكومية وفي بيانات قادة الأحزاب السياسية التي عُرفت تقليديا بأنها ديمقراطية، بل على وجه

الخصوص في تشريعات وممارسات إدارية وأمنية تُجرم غير الوطنيين والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء. ويبين العديد من التطورات الأخيرة التي جدت على مستوى الصور والتصورات وأنماط التفكير هذا التراجع في مكافحة الأسباب العميقة للعنصرية واعتبارها أمرا طبيعيا واستخدامها كأداة سياسية، ومن ذلك: اتجاه التحريفية التاريخية للأحزاب الديمقراطية في بعض البلدان إلى ترويج الطابع الإيجابي للاستعمار داخل التعليم، وتزايد النظر إلى نقص التنمية بوصفه تعبيرا عن ثقافات وتقاليد روحانية متخلفة ورجعية، فضلا عن عزو الصراعات الدائرة في بعض مناطق العالم، مثل أفريقيا، إلى أسباب عرقية بدلا من الأسباب السياسية. ويؤدي النظر إلى العنصرية كأمر طبيعي إلى الانتقال إلى مرحلة العمل الفعلي التي يدل عليها التصاعد العام للجرائم العنصرية والمتصلة بكراهية الأجانب.

باء – التنسيق مع آليات حقوق الإنسان الأخرى والمشاركة في مختلف الاجتماعات

١٨ – متابعة لعملية المشاورات المنتظمة مع لجنة القضاء على التمييز العنصري التي بدأها المقرر الخاص في عام ٢٠٠٣، شارك في مناقشة مواضيعية عن مسألة منع الإبادة الجماعية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وفي مناقشة عامة عن التعددية الثقافية في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥.

١٩ – وأكد المقرر الخاص، خلال المناقشة المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية، على أهمية الجبهة الفكرية والثقافية في منع الإبادة الجماعية. وفي هذا الصدد، وجه انتباه أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصري إلى أن الانتقال في نهاية المطاف إلى مرحلة العمل المتمثل في عنف الإبادة الجماعية تحضر له دائما بُنى قائمة على الهوية وبنى فكرية وثقافية تضفي، على المدى البعيد، طابع الشرعية على أعمال الإبادة الجماعية عن طريق الاحتقار الثقافي وتبشيع صورة الجماعات والمجتمعات المحلية التي تقع ضحية لذلك. فإيديولوجيا الإبادة الجماعية في جوهرها بنية تنطوي عمليتها على العنصرية والتمييز وكره الأجانب. ومن ثمة يجب اعتبار التجذر التاريخي والثقافي والفكري للعنصرية كمؤشر للجماعات والمجتمعات المحلية المهددة بالخطر. ولا تأتي الإبادة الجماعية ومكونها الأساسي، العنصرية، من العدم بل تدخل في نطاق أنماط التفكير ونظم القيم والتصورات التي تحملها كما تحمل السحب العاصفة. ويود المقرر الخاص التأكيد أيضا على أهمية الذاكرة في منع الإبادة الجماعية: فبدون ذاكرة جماعية ودون تحليل معمق لأعمال الإبادة الجماعية المرتكبة في الماضي من الصعب تحديد المؤشرات التي تمكن من التعرف على الحالات التي تنطوي على مخاطر ومعالجتها. كما يساهم نسيان الإبادة الجماعية التي قد عانى منها أحد الشعوب أو التستر عليها أو مسحها من التاريخ في إضعاف الطابع العالمي لمكافحة الإبادة الجماعية.

٢٠ - وخلال المناقشة العامة بشأن التعددية الثقافية، أشار المقرر الخاص إلى أن التمييز على نطاق واسع يندرج في رفض التعددية الثقافية والتنوع الثقافي. وعملية تعدد الثقافات - التي لا تكون على الإطلاق محايدة أو تلقائية، بل تنتج عن تفاعلات تاريخية معقدة[١] - تسهم باستمرار وجود توتر متصل بالهوية بين الجماعات والمجتمعات المحلية ويؤدي، حسب السياق الإيديولوجي والسياسي، إلى حوار بين المجتمعات المحلية أو إلى عدم المساواة والتمييز والتقسيم الطبقي للمجتمع. ويجب تحويل التعددية الثقافية القائمة بحكم الواقع التي تتسم بها معظم المجتمعات إلى قيم، هي قيم التعددية والتعايش. وفي هذا الصدد، أكد المقرر الخاص على ضرورة الاعتراف بالمكونات الأساسية للتعددية الثقافية وهي: عوامل العنصر أو العرق والدين والثقافة. فحسب السياق الإيديولوجي أو السياسي، يدور التوتر المتصل بالهوية حول هذه العوامل. وانطلاقا من مسلمة أن جميع الدول تعرف تعددا ثقافيا، يرى المقرر الخاص أن هناك ثلاث وسائل للدفاع عن التعددية الثقافية والنهوض بها. فأولا، يجب على الدولة الاعتراف بخصوصيات كل مجموعة من المجموعات التي تكونها مع الدعوة إلى الوحدة الوطنية. وثانيا، يجب على الدولة تشجيع التفاعل بين مختلف الطوائف والأعراق والجماعات والحيلولة دون انعزالها. وثالثا، من المهم ربط الصلة بين مكافحة العنصرية وتشجيع التعددية الثقافية، مما يعني أن مكافحة العنصرية يجب ألا تسهم في عزل إحدى الطوائف بل في حماية جميع الطوائف عن طريق تشجيع التبادل بينها. وهكذا، فسر أن رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ورفض إدراج التراث المسيحي في الدستور الأوروبي يخفيان رفض فكرة أن أوروبا هي بالفعل ذات ثقافات متعددة. وفي هذا الصدد، اعتبر أن هناك حاجة ماسة ليقترن البناء السياسي والاقتصادي لأوروبا بتفكير وبرنامج كبير لإعادة بناء الهوية الجماعية لأوروبا الحديثة.

٢١ - وتعاون المقرر الخاص أيضا مع الفريق المعني بمكافحة التمييز التابع لمفوضية حقوق الإنسان، خاصة بالمشاركة في اجتماع معنون ''التمييز وجرائم الكراهية: التصدي لعنف التعصب''، نظمه الفريق المعني بمكافحة التمييز بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥. ورحب المقرر الخاص بدعوته للمشاركة في هذا الاجتماع الهام وبطلب السيدة لويز آربور، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، أن يشرف على هذا الاجتماع بعد مغادرتها.

(١) انظر CERD/C/SR.1694. أكد المقرر الخاص أن ''تعدد الثقافات'' بحكم الواقع في جميع البلدان ينجم عن الضرورة التاريخية بالنسبة للشعوب للحصول على الغذاء والقيام بالغزوات وشن الحروب على بعضها البعض والتعامل التجاري فيما بينها، ولولا ذلك لما حدث بينها تفاعل أو نشأ تاريخ.

٢٢ - وفي الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، شارك المقرر الخاص بدعوة من لجنة بورتوريكو لحقوق الإنسان في ندوة في سان خوان عن مسألة العنصرية ونوع الجنس. وتمكن خلال وجوده هناك من ملاحظة استمرار تراث العنصرية والتمييز الذي طبع تاريخ هذا البلد على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والعمل المتميز الذي تقوم به اللجنة، خاصة من أجل مساندة ضحايا التمييز، لا يستحق تخصيص وسائل مادية ومالية وبشرية إضافية فحسب، بل يستحق على وجه الخصوص مزيدا من الاستقلالية في أعماله ومشاركة أكبر في أنشطة النهوض بحقوق الإنسان والدفاع عنها.

٢٣ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٥ نيسان/أبريل، شارك المقرر الخاص في ''مؤتمر القمة المشترك بين الأديان بشأن السلام في أفريقيا'' في جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا) بدعوة من الاتحاد اللوثري العالمي، وهو مؤتمر قمة جمع ٢٤٨ ممثلا للتقاليد الدينية الرئيسية في العالم. ويشكل العمل المشترك بين الأديان الذي يقوم به الاتحاد اللوثري العالمي في الميدان، خاصة في مناطق الصراع في أفريقيا، مبادرة فريدة من نوعها وفعالة بشكل خاص للنهوض بدور الدين كعامل للسلام في القارة الأفريقية. وفي بيانه المعنون ''العنصرية والدين والحوار''، وجه المقرر الخاص انتباه المشاركين إلى مسألتين تتعلقان بولايته وهما: عامل تفاقم الصراعات الذي هو مزيج من العوامل العرقية أو الإثنية، والدينية والثقافية في معظم الصراعات الدائرة في أفريقيا، واستخدام هذه العوامل كأداة سياسية في البنى الوطنية القائمة على الهوية. وأكد بشكل خاص على ضرورة تشجيع التعددية الثقافية والدينية من أجل تعزيز السلام في القارة.

٢٤ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو، شارك المقرر الخاص في المؤتمر العالمي المعني بالحوار بين الأديان، الذي عقد في سان جاك دي كومبوستيل (إسبانيا). وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، توجه المقرر الخاص إلى بودابست حيث شارك في الجمعية العامة السنوية لمركز المؤسسة الأوروبية، وكانت هذه الجمعية تدرس مسألة إدماج المسلمين داخل المجتمعات الأوروبية. وخلال هذين الاجتماعين أطلع المشاركين على الأفكار والتوصيات الواردة في تقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان بشأن تشويه صورة الأديان.

٢٥ - وشارك المقرر الخاص كذلك في مناقشات المؤتمر المعني بمعاداة السامية وغيرها من أشكال التعصب الذي عقد في قرطبة (إسبانيا) في ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بمبادرة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والحكومة الإسبانية. وهذا الاجتماع دليل على التعبئة المتنامية لمكافحة معاداة السامية وجميع أشكال العنصرية والتمييز. وركز المقرر الخاص بيانه على ثلاثة أبعاد هامة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري هي: الدور المحوري الذي تؤديه البنى القائمة على الهوية في ظهور جميع أشكال التمييز والعنصرية من جديد، خاصة عن

طريق رفض الواقع المتجذر المتمثل في التعددية الثقافية؛ وضرورة تعزيز الاستراتيجية القضائية والسياسية ضد العنصرية عن طريق استراتيجية فكرية وثقافية وعرقية تتصدى للأسباب الجذرية للعنصرية؛ والتشبع التدريجي للبرامج السياسية التي تقفها الأحزاب الديمقراطية بالمواقف العنصرية والقائمة على كراهية الأجانب للأحزاب والمنظمات السياسية والفكرية المنتمية إلى اليمين المتطرف تحت غطاء مكافحة الإرهاب، ومحاربة الهجرة غير الشرعية، والدفاع عن الهوية الوطنية وتشجيع ''الأفضلية الوطنية''.

٢٦ - ولم يتمكن المقرر الخاص من المشاركة في الاجتماع الحادي عشر للمقررين الخاصين والممثلين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة التابعة للجنة حقوق الإنسان، الذي عقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. فقد كان خلال نفس الفترة يقود بعثة لتقصي الحقائق في توغو بطلب من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بصفته مبعوثا خاصا للأمم المتحدة.

٢٧ - وفي اليوم التالي لتعيين غاي ماكدوغال خبيرة مستقلة معنية بالأقليات، اتصل المقرر الخاص بها لكي يهنئها على تعيينها الذي نالته عن جدارة، ويقترح استكشاف سبل ووسائل إقامة تعاون يقتضيه تكامل الولايتين.

جيم - البعثات الميدانية

٢٨ - قام المقرر الخاص ببعثة إلى اليابان في الفترة من ٣ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ ستكون موضوع تقرير شامل خلال الدورة الثانية والستين للجنة حقوق الإنسان، في آذار/مارس ٢٠٠٦. وجرت زيارة المقرر الخاص في ظروف ممتازة بفضل التعاون المفتوح والكامل للسلطات اليابانية، علاوة على المنظمات غير الحكومية والطوائف المعنية.

٢٩ - وتوجه المقرر الخاص خلال بعثته إلى أوساكا، وكيوتو، وطوكيو، وجزيرة هوكايدو (سابورو ونيبوراني وهاكورو)، وشوبو في منطقة أيشي، وأنهى زيارته في طوكيو. والتقى مع نائب وزير الخارجية، وممثلي العديد من الوزارات، وممثلي السلطة القضائية، فضلا عن ممثلي الحكومات المحلية لأوساكا وكيوتو وطوكيو وسابورو. والتقى أيضا مع ممثلي المجتمع المدني والطوائف المعنية، وزار الطوائف في أماكن عيشها.

٣٠ - وفي نهاية زيارة المقرر الخاص، أطلع الحكومة اليابانية على انطباعاته. فالعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب تشكل واقعا داخل المجتمع الياباني. ويطال هذا التمييز بأشكال مختلفة ثلاث طوائف أو مجموعات هي: الأقليات الوطنية (إينوس، وبوراكومين، وسكان أوكيناوا)، والطوائف الكورية والصينية، والمهاجرون القادمون من آسيا والشرق الأوسط

وأفريقيا بالإضافة إلى الأوروبيين. ويتجلى تجاهل العمق التاريخي والثقافي لهذا التمييز في الخلاف المتكرر بشأن كتابة بعض فصول التاريخ الياباني، خاصة ما يتصل بالعلاقات التاريخية لليابان مع جيرانها مثل بلدان شبه الجزيرة الكورية والصين، وفي تكرار الخطاب القائم على كراهية الأجانب والعنصرية لبعض الشخصيات السياسية مثل حاكم طوكيو، وفي غياب تشريع وطني شامل لمكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب. وفي هذا الصدد، يجب على اليابان أن تتصدى لتحديين كبيرين هما: تكييف هياكلها الاجتماعية والبشرية والثقافية الداخلية مع بعدها العالمي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وبالتالي بناء التعددية الثقافية في مجتمعها. وقد برهنت الحكومة اليابانية بدعوتها للمقرر الخاص وبتيسير زيارته وتنقلاته واتصالاته عن استعداد لمجابهة التحديات الخطيرة للعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب.

٣١ - وسيقدم المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والستين تقريرا مفصلا عن هذه الزيارة، مشفوعا بتوصيات محددة، استنادا إلى المعلومات الإضافية التي سيتلقاها من الطوائف المعنية ومن المجتمع المدني، واستنادا إلى ملاحظات الحكومة بشأن مشروع تقريره.

ثالثا - مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

ألف - معاملة الأجانب وطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين في مناطق الانتظار

٣٢ - تم توجيه اهتمام المقرر الخاص إلى بُعد العنصرية وكراهية الأجانب في المعاملة التي يلقاها في العديد من الدول طالبو اللجوء واللاجئون والمهاجرون في مناطق الانتظار، خاصة في المطارات والموانئ والمحطات. وهو يعتبر أنه يجب النظر إلى ذلك بوصفه تعبيرا عن تنامي العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب. فعودة ظهور العنصرية على نطاق واسع لا تتسم فقط بالتقاء عاملين هما توطد أشكالها التقليدية وظهور أشكال جديدة تستهدف مجتمعات محلية وأديان بأكملها، بل تتسم على الخصوص بظهور فئات محورية تستهدفها العنصرية الحديثة مثل: أفراد الأقليات الوطنية أو العرقية أو الدينية، وغير الوطنيين، والمهاجرين، واللاجئين، وطالبي اللجوء. وبسبب التركيز المفرط على مكافحة الإرهاب، تتسم معاملة هذه الجماعات بالشك والريبة واحتمال الخطورة والعداء الثقافي والديني. وتؤدي هذه المشاعر إلى تعميم السياسات الوطنية التي تميل إلى الحد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (السكن والتعليم والصحة) لهذه الفئات، مما يدل على تراجع احترام حقوق الإنسان الناجم عن منح الأولوية السياسية للأمن على القانون. وتشكل مناطق الدخول إلى البلدان (المطارات، والموانئ، والحدود) المكان الأول لتطبيق هذه السياسات عن طريق ممارسة تدابير تمييزية على نطاق

واسع، من قبيل استهداف الأشخاص حسب معايير تتصل بالمظهر العرقي أو الثقافي أو الديني، وعمليات التفتيش المنهجية والمهينة، والإعادة القسرية، وفصل شبابيك الرعايا الوطنيين عن الأجانب، وصفوف الانتظار المفرطة الطول على الشبابيك الخاصة بالأجانب. وفي هذا الصدد، تندد منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل خاص بتحويل مناطق انتظار المبعدين قسرا وطالبي اللجوء إلى ''مناطق ينعدم فيها القانون''، تتسم، من جملة أمور أخرى، بانعدام سبل الانتصاف والدفاع، واستخدام العنف الجسدي واللفظي ذي الطبيعة العنصرية من جانب قوات الأمن، والازدحام والاختلاط، وغياب الحد الأدنى من الظروف الصحية، وغياب تدابير حماية النساء والأطفال. وتكون هذه الأماكن عموما مناطق مغلقة لا يسمح لمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بالدخول إليها. ويُبرر تزايد أحداث العنف الناجمة عن أوضاع الطرد الغامضة من الناحية القانونية، خاصة الطرد الجماعي عن طريق الطائرات المستأجرة أو الرحلات الجوية التجارية، ضرورة إيلاء اهتمام خاص لهذا الشكل من أشكال تصاعد العنصرية.

٣٣ - وفي فرنسا، على سبيل المثال، نددت بهذه الاتجاهات اللجنة الوطنية لقواعد السلوك الأمني، التي كشفت في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٣[٢] عن وجود تدابير للإركاب بالقوة تستخدم تقنيات خاصة لشد الوثاق مهينة بحكم الواقع (وضع قيود الوثاق على الساقين، ونقل الأجانب بشكل أفقي على متن الطائرة)، واستخدام أساليب لا علاقة لها بطرائق التدخل الفنية واستخدام القوة بصورة منهجية. ولاحظت اللجنة الوطنية لقواعد السلوك الأمني أن هذه الأساليب قد مست في بعض الحالات بالسلامة الجسدية والمعنوية للأشخاص المبعدين وأدت إلى وفاة اثنين منهم نتيجة لحركات قسرية مفرطة في الطول. وأكدت أيضا أن اللجوء بشكل منهجي إلى هذه الأساليب، التي يقتصر تطبيقها على الأجانب، هو بمثابة شكل من أشكال التمييز المؤسسي.

٣٤ - ولاحظت اللجنة الوطنية لقواعد السلوك الأمني أنه من أجل القيام بعمليات الإبعاد أو إعادة إركاب الأشخاص غير المسموح لهم بدخول الأراضي الوطنية الفرنسية - ما مجموعه حوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص في مطار رواسي شارل ديغول في عام ٢٠٠٢ - لم يتلق موظفو الشرطة أي تدريب تقني يأخذ في الاعتبار خصوصية هذه العمليات ومدتها. لذلك أوصت بتلقين وتطبيق طرائق التدخل الفنية والمهنية التي قد يضطر الموظفون وشرطة الحدود إلى استخدامها، وذلك بأكبر قدر من الدقة، من أجل احترام كرامة الأشخاص

(٢) Rapport de la Commission nationale de déontologie de le sécurité remis au Président de la République et au Parlement, Paris, La Documentation Française, 2004.

المعرضين للإبعاد أو إعادة النقل وسلامتهم الجسدية والمعنوية. واقترحت أيضا تعزيز الحوار مع جميع من يهمهم الأمر من الأشخاص والسلطات والجمعيات والسهر على احترام المعايير الوطنية والدولية فيما يتعلق بالتفتيش الأمني واستخدام الأصفاد[٣]. ويعتبر المقرر الخاص أن إنشاء هذه اللجنة ونشر تقرير من هذا القبيل مؤشران على أن الدول الأعضاء أدركت خطورة المشكلة.

٣٥ - ومعاملة اللاجئين وطالبي اللجوء في مناطق الانتظار وظروف طردهم موضوع يثير كذلك قلق منظمة العفو الدولية التي أعربت عن شواغلها بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وإحياء لهذا اليوم، نشرت هذه المنظمة غير الحكومية ثلاثة تقارير بشأن الاحتجاز والممارسات فيما يتعلق بالطرد في المملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا. وهي تؤكد أن هذه الممارسات تشكل واقعا في معظم مناطق العالم[٤].

٣٦ - وعلى العموم، لاحظت منظمة العفو الدولية أن ظروف الاحتجاز لا تحترم في غالب الأحيان معايير حقوق الإنسان الأساسية. فالأشخاص يحتجزون في ظروف صحية غير مرضية لفترات مطولة، دون التمكن من الاحتجاج على شرعية احتجازهم أو ضرورته ودون التمكن من تقديم شكاوى تتعلق بسوء المعاملة، نظرا لمحدودية إمكانية الحصول على مساعدة قضائية في معظم الحالات أو انعدامها. ومن دواعي القلق أيضا الادعاءات المتعلقة بالإفراط في استخدام القوة من قبل أعضاء قوات الأمن أو الموظفين المشرفين.

باء - العنصرية والرياضة

٣٧ - تناول المقرر الخاص مسألة العنصرية في مجال الرياضة في تقريره الأخير المقدم إلى الجمعية العامة (A/59/329)، استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٨/١٦٠ الذي طلب منه ''أن يولي اهتماما خاصا لظاهرة تصاعد وتيرة الحوادث العنصرية في مختلف المناسبات الرياضية''. وفي الدورة التاسعة والخمسين، أعربت الجمعية العامة في قرارها ٥٩/١٧٧، عن تقديرها للجهود التي بذلتها بعض الهيئات الإدارية الرياضية لمكافحة العنصرية، ولكنها أعربت أيضا عن قلقها إزاء تزايد الأحداث ذات الطابع العنصري في شتى المناسبات الرياضية.

---

(٣) المرجع نفسه، ص ١٥. انظر أيضا les saisines 2003-17 et 2003-19 في نفس المجلد.

(٤) انظر The Human Cost of "Fortress Europe" : Detention and expulsion of asylum-seekers and migrants in the EU Amnesty International Open Letter to the Incoming UK Presidency on the occasion of World Refugee Day; Italy: Temporary Stay – Permanent Rights: The Treatment of foreign nationals detained in 'temporary stay and assistance centres' (CPTAs); et Spain: The Southern Border, The State turns its back on the Human rights of refugees and immigrants.

٣٨ - ولفت المقرر الخاص الانتباه في تقريره العام إلى الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2005/18)، إلى ظاهرة تصاعد الحوادث التي تتسم بالعنصرية في مجال الرياضية، لا سيما في كرة القدم. ولاحظ أن من أسباب هذا التصاعد تفاقم البعد القومي في المنافسات وتأثير العامل المالي القوي فيها مما أضعف المثل العليا للمنافسة الرياضية، والاحترام المتبادل.

٣٩ - ولاحظ أيضا أن تفاقم ظاهرة العنف والتظاهرات العنصرية الصارخة يظهر ليس فقط من خلال أعمال بعض المناصرين بل وكذلك من خلال ما يصدر عن المديرين الرياضيين للأفرقة ذات المكانة الرفيعة من أقوال وأفعال مما يقلل من شأن هذه الحوادث ذات الطابع العنصري أو التي تتسم بالكراهية ويبررها. ويرى المقرر الخاص أنه على الرغم من خطورة بعض الأعمال العنصرية وتداولها في وسائط الإعلام، فإن إدانتها والتدابير المتخذة ضد مرتكبيها لا تتناسب مع خطورة الوضع.

٤٠ - ولمواجهة هذا التفاقم، يرى المقرر الخاص أن من الضروري والملح أن يتخذ رجال السياسة والهيئات الرياضية الوطنية والدولية موقفا في هذا الشأن يعرب ليس فقط عن التزام أقوى وتيقظ أكبر في مجال مكافحة العنصرية والتمييز في مجال الرياضة، بل وكذلك عن تعزيز المشاركة في حملات وأنشطة التوعية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل إعطاء صورة تعكس تعدد الثقافات والانسجام بين الأعراق المتعددة في المناسبات الرياضية.

٤١ - ومن أجل زيادة حشد الهيئات الرياضية الدولية، عزز المقرر الخاص اتصالاته مع الهيئات الرياضية من أجل دعم التعاون والتكامل في مكافحة العنصرية في مجال الرياضة. لذلك اجتمع المقرر الخاص مرة أولى مع السيد جاك روغ، رئيس اللجنة الأولمبية الدولية، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وفتح هذا اللقاء الطريق أمام إقامة تعاون مع آلية الهيئة الأولمبية لأجل تبادل المعلومات. وتقابل أيضا المقرر الخاص مع رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، السيد جوزيف س. بلاتر، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في زيورخ، الذي أعرب له عن قلقه العميق إزاء الأحداث العنصرية الأخيرة التي أثرت في كرة القدم واستعرض معه الإجراءات التي اتخذها الاتحاد في مجال مكافحة العنصرية.

٤٢ - ولاحظ المقرر الخاص أن الاتحادات وسائر المنظمات الرياضية قد اتخذت مبادرات إيجابية لمكافحة العنصرية في الرياضة وتشهد على ذلك التدابير التي اتخذها الاتحاد الدولي لكرة القدم أو اتحاد الجمعيات الأوروبية لكرة القدم والمشار إليها في التقرير السابق المقدم للجمعية العامة (A/59/329، الفقرتان ٣٣ و ٣٥).

٤٣ - ومن المبادرات التي اتخذت منذ عهد أقرب، وجّه المقرر الخاص الانتباه إلى القرار الذي اتخذته اللجنة التابعة للاتحاد الدولي لكرة القدم في اجتماعها المعقود يومي ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، والقاضي بإنشاء ''فريق'' لمناهضة العنصرية يتكون من سفراء ينتمون إلى أعراق متعددة تابع للاتحاد الدولي لكرة القدم، ويضم في داخله عناصر من أكبر اللاعبين والمدربين القدامى والحديثين(٥). وسيضطلع سفراء هذا الفريق، الذي سيكون اللاعب الفرنسي تيري هنري قائدا له بمهمة العمل بنشاط على مكافحة العنصرية من خلال الدفاع عن قيم كرة القدم، لا سيما خلال المقابلات التي تجريها معهم وسائط الإعلام وخلال المقابلات الرياضية التي تنظم على مستوى القمة.

٤٤ - وأعرب أيضا المقرر الخاص عن تهنئته للاتحاد الدولي لكرة القدم للأنشطة التي ينظمها سنويا منذ عام ٢٠٠٢ في إطار اليوم العالمي للاتحاد الدولي لكرة القدم لمناهضة العنصرية. وفي عام ٢٠٠٥، كانت تصفيات الدور نصف النهائي للحصول على كأس الاتحادات التابعة للاتحاد الدولي لكرة القدم (ألمانيا عام ٢٠٠٥) التي دارت يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه وتصفيات الدور ربع النهائي لإحراز لقب البطولة العالمية للأصاغر (هولندا عام ٢٠٠٥)، التي دارت يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه، مناسبتين نظم خلالهما الاتحاد الدولي لكرة القدم في الميدان اليوم العالمي الرابع لمكافحة العنصرية. ونظمت خلاله أنشطة متنوعة كان الهدف منها اتخاذ موقف واضح ضد العنصرية ليس فقط في مجال كرة القدم بل وكذلك في المجتمع عموما. وخلال هذه المقابلات، تلا قائدا كل فريقين قبل انطلاق المقابلات بيانا يدين ويرفض جميع أشكال التمييز في كرة القدم والمجتمع عموما وتضمن عبارة ''لا للعنصرية''. وأخذت صور للأفرقة المشاركة والمسؤولين عن المقابلات في ضمن إطار البروتوكول الرسمي لانطلاق المقابلة وهم واقفون وراء راية كتبت عليها عبارة ''لا للعنصرية''. وخلال مباريات الترشح لكأس العالم التي نظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم في شهر حزيران/يونيه شجع الاتحاد الجمعيات الأعضاء فيه على المساهمة في نشر هذه الرسالة المناهضة للعنصرية في العالم بأسره داعيا إياها إلى المشاركة في نشاطه في الميدان.

٤٥ - وعزز أيضا اتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم حملته المناهضة للعنصرية التي يقوم بها بالتعاون مع شبكة كرة القدم المناهضة للعنصرية. ومن الأنشطة التي تم إنجازها، أكد المقرر الخاص بوجه خاص على توزيع دليل للسلوك الجيد ضد العنصرية، نُشر في تموز/يوليه ٢٠٠٣، على جميع الاتحادات الوطنية والجمعيات والأندية الأوروبية، وكذلك على

(٥) انظر البيان الصادر عن الاتحاد الدولي لكرة القدم في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ''أفضل الأفرقة الوطنية متحدة في مكافحة التمييز'' على الموقع الرسمي للاتحاد على شبكة الإنترنت: www.fifa.com.

جميع الحكام التابعين لاتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم، ومندوبي المقابلات ومديري الملاعب.

٤٦ - ويحيي كذلك المقرر الخاص الدورة التاسعة لكأس العالم المناهضة للعنصرية التي نظمها اتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم في تموز/يوليه ٢٠٠٥ في مونتيكيو إيطاليا والتي شارك فيها الاتحاد الدولي لكرة القدم لأول مرة. وكانت هذه الدورة نشاطا مشتركا بين الثقافات حضرته جماعات المناصرين، والمهاجرين والسكان المحليين وجمعيات مكافحة العنصرية من أكثر من ٢٥ بلدا على مدى خمسة أيام تخللتها ألعاب كرة القدم والموسيقى والأنشطة المناهضة للعنصرية.

٤٧ - وخلال السنوات الماضية تطورت حملة مناهضة العنصرية التي يقوم بها الاتحاد الدولي لكرة القدم وشبكة كرة القدم الأوروبية لمناهضة العنصرية ويشهد على ذلك الدعم المقدم من العديد من الاتحادات الوطنية التي قدمت عددا من المشاريع المناهضة للعنصرية، وهي اتحادات الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإسبانيا، وإسرائيل، واسكتلندا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا الشمالية، وأيسلندا، وبلجيكا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى، والنرويج، وهولندا، وويلز ولا تزال هناك ثلاثة مشاريع مقدمة من كل من البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وهنغاريا قيد البحث.

٤٨ - وعلى الرغم من الجهود المبذولة لنجاح هذه المبادرات، واصل المقرر الخاص دعوة الدول الأعضاء إلى العمل بجدية أكبر من أجل مناهضة العنصرية في الرياضة، وذلك بمشاركتها في أنشطة التثقيف والتوعية من خلال إدانتها بقوة لحوادث العنف، بالتعاون مع الهيئات الرياضية الوطنية والدولية.

٤٩ - ولا يزال المقرر الخاص يرى أنه ينبغي إقامة تعاون أكثر مؤسسية وعمقا بين الهيئات الرياضية الوطنية والدولية والأمم المتحدة. ولذلك اقترح في تقريره المقدم للدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان أن يتم، فيما يتعلق بكرة القدم، وبناء على مبادرة الاتحاد الدولي لكرة القدم والبلد المضيف، ألمانيا، تنظيم نشاط هام ورمزي بوجه خاص بالتعاون مع الأمم المتحدة، لا سيما مفوضية حقوق الإنسان، من أجل تقديم رسالة قوية ضد العنصرية بمناسبة مقابلات كأس العالم التي ستنظم في ألمانيا في عام ٢٠٠٦. ولهذا الغرض، تقابل المقرر الخاص في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥ في فيينا مع مسؤولي المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب وكذلك مع الفنان أندري هيلر، المكلف بتنظيم الأنشطة الخاصة في سياق دورة كأس العالم المقبل لكرة القدم.

٥٠ - وكرر المقرر الخاص كذلك تأكيد التوصية التي قدمها في تقريره للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2005/18، الفقرة ٤٨ (ز)) التي يدعو فيها الهيئات الرياضية الدولية إلى اتخاذ تدابير صارمة ضد المسؤولين عن الحوادث العنصرية. ويعتبر المقرر الخاص أن على الهيئات الرياضية الدولية أن تطلب من الاتحادات الوطنية أن تقدم لها تقارير سنوية عن الحوادث ذات الطابع العنصري وعن التدابير المتخذة لمواجهتها. ويؤكد المقرر الخاص من جديد دور المجتمع المدني، لا سيما المنظمات غير الحكومية في مكافحة العنصرية في مجال الرياضة ويدعوها إلى المشاركة أكثر عن طريق توعية الآخرين وتنمية قدراتهم.

رابعا - التعاون مع المنظمات الإقليمية

٥١ - أعرب المقرر الخاص عن ارتياحه لتطور التعاون الذي أقامه مع المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب، وهو الوكالة التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب ويوجد مقرها في فيينا. وفي إطار هذا التعاون الذي شرع فيه خلال زيارة المقرر الخاص لفيينا يومي ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تم إصدار بيان مشترك في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥ بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وتم أيضا عقد اجتماع مشترك في فيينا في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥ للإعداد لتنظيم نشاط ضد العنصرية في مجال الرياضة خلال مباريات كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٠٦. وفضلا عن ذلك، شارك مساعد للمقرر الخاص يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في اجتماع مائدة مستديرة نظمه المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب لتحديد التوجهات الجديدة الممكنة لعمل الوكالة وتعاملها مع شركائها. ونشر أيضا المقرر الخاص مقالا في المجلة الفصلية Equal Voices التابعة للوكالة الحث فيه التحديات والعوائق الجديدة القائمة في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، والنهج الجديدة التي ينبغي توخيها من أجل التصدي لهذه الظاهرة وكذلك دور مكونات الهوية في تفاقم ظاهرة العنصرية وكراهية الأجانب[٦]. وأعرب المقرر الخاص عن ارتياحه لهذا التعاون المثمر مع المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب وأعرب عن نيته تعميق هذا التعاون في المستقبل.

٥٢ - وفيما يتعلق بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يؤكد المقرر الخاص التعاون الجيد القائم منذ سنوات وتطوره. وكما وردت الإشارة أعلاه، فقد تعزز هذا التعاون بفضل مشاركة المقرر الخاص في مؤتمر قرطبة.

---

(٦) ''التحديات والعوائق الجديدة القائمة في مجال مكافحة العنصرية''، Equal Voices، العدد ١٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات

٥٣ – سيقدم المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والستين توصيات مفصلة بشأن المسائل المتعلقة بولايته، لا سيما على إثر الزيارات التي يكون قد قام بها. ويقترح على الجمعية العامة التوصيات التالية.

٥٤ – الجمعية العامة مدعوة إلى لفت انتباه الدول الأعضاء إلى علامات التراجع المنذرة بالخطر في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والعدد المتزايد من السياسات وبرامج مكافحة الإرهاب التي تنشأ عنها أشكال جديدة من التمييز ضد فئات ومجتمعات بكاملها، وضد ديانات وتقاليد روحية. ويجب في هذا السياق إيلاء اهتمام خاص بتفاقم ظاهرة كراهية الإسلام. وقد ترغب الجمعية العامة في دعوة الدول الأعضاء إلى أن الانتباه أكثر لجميع أشكال تشويه الأديان، ولا سيما مناهضة السامية وكراهية المسيحية.

٥٥ – والجمعية العامة مدعوة إلى إيلاء اهتمام خاص لتفاقم ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب التي تمارس ضد الأقليات الوطنية والعرقية والثقافية والدينية وجماعات المهاجرين وطالبي اللجوء، واللاجئين، لا سيما تقليص حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية (السكن والتعليم والصحة) عن طريق الفقد التدريجي لنظم الحماية الناشئة من الصكوك الدولية ذات الصلة.

٥٦ – والجمعية العامة مدعوة كذلك إلى أن تولي اهتماما خاصا للمعاملة التمييزية للفئات التي تتواجد في أماكن الانتظار والاحتجاز في المطارات والموانئ والحدود وأن توصي الدول الأعضاء ببحث مسألة اتخاذ التدابير الضرورية حتى لا تصبح هذه الأماكن "مناطق ينعدم فيها القانون". ومن هذا المنظور، فإن المقرر الخاص:

- يوصي بأن يشمل تدريب الشرطة العاملة في الحدود تعليم القواعد الوطنية والدولية المتعلقة بمنع التمييز العنصري وكراهية الأجانب.
- يشجع الحكومات على الكف عن اتخاذ تدابير بدافع "الخطر على الأمن" يمكن أن تنشأ عنها أعمال تمييز لا سيما التمييز القائم على العرق أو اللون أو اللغة أو الديانة أو القومية أو الأصل القومي أو العرقي.
- يشجع كذلك الحكومات على اتخاذ تدابير عاجلة لكفالة الضمانات الأساسية لجميع الأشخاص الذين يوجدون في مناطق الانتظار والذين يمكن أن يتعرضوا

للطرد، والتي تشمل حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حق الحصول على المساعدة القانونية.

- يذكِّر الحكومات التزامها بالعمل على عدم طرد أي شخص إلى أي بلد يخشى أن تنتهك فيه الحقوق الأساسية للأفراد.
- يوجه الانتباه إلى الوضع الخاص للمراهقين الذين يتواجدون في أماكن الانتظار هذه. ويرى أنه يجب أن يحظوا باهتمام خاص من أجل تسوية المشاكل المذكورة سواء كانت تتعلق بتطبيق الإجراءات القانونية أو بالممارسات الإدارية أو بالتطبيق السيء للإجراءات المتعلقة برعاية المراهقين الذين يوجدون منفردين.

٥٧ - ويدعو المقرر الخاص الدول الأعضاء إلى أن تتصرف بتصميم أكبر لمكافحة العنصرية في مجال الرياضة، عن طريق المشاركة في أنشطة التثقيف والتوعية، وكذلك إلى أن تدين بقوة مرتكبي الحوادث العنصرية، وذلك بالتعاون مع الهيئات الرياضية الوطنية والدولية. ويجب إقامة تعاون أكثر تنظيما وعمقا بين الهيئات الرياضية الدولية والهيئات الوطنية والدولية والأمم المتحدة. ويوصي في هذا الصدد بأن يتم، بمناسبة مباريات كأس العالم في عام ٢٠٠٦ في ألمانيا، بناء على مبادرة الاتحاد الدولي لكرة القدم والبلد المضيف، تنظيم حدث هام ورمزي بوجه خاص بالتعاون مع الأمم المتحدة، لا سيما مفوضية حقوق الإنسان، وذلك من أجل إبصال رسالة قوية ضد العنصرية.

٥٨ - ويكرر المقرر الخاص أيضا تأكيد التوصية التي قدمها في تقريره إلى اللجنة من أجل تشجيع الهيئات الرياضية الدولية على أن تعزز البعد الوطني في مجال مكافحة العنصرية وتطلب من الاتحادات الوطنية أن تقدم إليها تقارير سنوية عن الأحداث ذات الطابع العنصري والتدابير المتخذة لمعالجتها.

٥٩ - ويرى المقرر الخاص في نهاية المطاف أنه حتى تكون المعركة ضد العنصرية والعنف بصورة عامة عميقة ودائمة في مجال الرياضة، ينبغي أن تعمل الهيئات الرياضية الوطنية والدولية على إحياء القيم الأساسية للرياضة وأن تتخذ تدابير لمناهضة النزعة القومية والعامل المالي في المنافسة الرياضية.